

كلمة معالي الدكتور شارل رزق
بمناسبة تكريم الرئيس فؤاد شهاب
في مجمّع النادي اللبناني للسيارات والسياحة
2012/8/1

...

تعالوا نبتعد، في هذه الأمسية، عن الكلام النمطي الذي اعتدنا سماعه، كلما تمّ إحياء ذكرى الرجل الاستثنائي الرئيس فؤاد شهاب. فلن أكرّر التتويه به كباني مؤسّسات حديثة (مجلس الخدمة، التفتيش المركزي، الضمان الاجتماعي....) وسواها من الإدارات المستمرّة، إلى اليوم، مع تراجع الفاعليّة التي أرادها وخطّط لها.

هذا العمل المؤسّسي الرائد، في زمنه، شكّل فقط الجانب الإداري من مشروعه لـ " بناء دولة الاستقلال".

إن مشروع الرئيس شهاب كان، في أساسه، وطنياً وسياسياً بإمتياز. ونظّمه كثيراً إذا حصرنا رأيه ورؤيته في المنحى التنظيمي الإداري الإجتماعي.

فقد تولّى الحكم في ظروف إستثنائية، داخلية وعربية ودولية، وكانت أولويّته هي بناء قاعدة صلبة للوحدة الوطنيّة التي تصدّعت بفعل أحداث 1958.

إنقسم اللبنانيون آنذاك إلى شطرين: الأوّل طالب بالإنضمام إلى حلف بغداد، والآخر إلتحق بقوى إقليميّة معادية لهذا الحلف. وأدّى هذا الإنشطار السياسي إلى اصطدامات أمنية عسكريّة، وحالة حرب أهليّة ارتدت طابعاً طائفياً موصوفاً، فلجأ كلّ طرف إلى مرجعيّته الخارجيّة، وخرج عن منطق الدولة اللبنانيّة.

لم يصمد الوفاق الوطني الذي أرساه الإستقلال سنة 1943، سوى عهدين رئاسيين.

إستطاع الرئيس شهاب أن يستخلص العبر من أخطاء الرئاستين السابقتين، وأدرك أنّ للإستقلال شروطاً، وللنظام الجمهوري البرلماني أصولاً.

ومن أهمّ ما إستخلصه هو أنّ هناك علاقة عضويّة بين التكوين الديمغرافي للبنان وسياسته الخارجيّة.

هذه العلاقة التكوينيّة حثمت تحريم الإنتماء إلى الأحلاف الخارجة عن نطاق الجامعة العربيّة، بما يُمكن إعتباره نوعاً من الحياد القائم على الأساس الآتي:

دبلوماسية وسطية للبنان، توفّق وتوائم بين إنفتاحه على الغرب وإلتزامه قضايا العرب، كما يحدّدها ميثاق الجامعة العربيّة.

وقد سار لبنان على هذه المعادلة حتى إتفاق القاهرة عام 1969، حين إقتطع جزءاً من أرضه لما سميّ المقاومة الفلسطينية وما تبعها من المقاومات.

أمّا بالنسبة إلى النظام الديمقراطي البرلماني، الذي يجعل السلطة التشريعية منوطة بالبرلمان فقد أيقن الرئيس شهاب أن الشرط الأول لفاعلية البرلمان هو تكريس معادلة الموازنة – والمعارضة وهذا يعني وجود أكثرية برلمانيّة تشرّع وأقلية تعارض. على أن تتشكّل الأكثرية والمعارضة، على حدّ سواء، وبشكل متوازن، من ممثلي جميع الطوائف، وخارج اللون الطائفي الواحد أو الغالب.

لقد حرصَ الرئيس شهاب، طوال فترة رئاسته، على خلق ثنائيّة سياسيّة حقيقيّة، بحيث يتمثّل المجتمع اللبناني، بكلّ تنوعاته، في كلّ كتلة من الكتلتين البرلمانيّتين، فيتمحور العمل السياسي حولهما.

والآن، وبعد نصف قرن على تجربة الرئيس شهاب، يجدر بنا أن نواجه الأسئلة الآتية :

1- هل نحن أوفياء لتراثه السياسي والوطني، وملتزم نهج الوسطية في السياسة الخارجية، وعدم الإنحياز لطرف عربي أو إقليمي أو دولي، شرط البقاء في إطار الجامعة العربية والتزام مواقفها؟

2- هل نحن نحافظ على الثنائية السياسية الخلاقة التي تجسّد القاعدة الذهبية للعمل الديمقراطي البرلماني؟ وهل أنّ ثنائية كتلتي 8 و 14 آذار تتوافق مع النموذج الذي بنى عليه الرئيس شهاب استقرار لبنان؟

ألا يغلب على كتلة 8 آذار لون مذهبي واضح يفرض سياسته على أطيافها الأخرى، ما أدّى إلى طابع مذهبي آخر لـ 14 آذار؟

لقد أضحى الإنقسام المذهبي بديلاً من الثنائية السياسية والوحدة الوطنية، فانهارت الديمقراطية والوحدة والاستقلال معاً.

ولا أمل في نهوض لبنان من الإنحطاط السياسي الذي انحدر إليه منذ السبعينات، وفي مكافحة التهميش ومنطق الغلبة والإستئثار بالسلطة، إلا بالعودة إلى المسلمات التي بنى عليها شهاب إستقرار لبنان وازدهاره.

وهذا النهوض يبدأ بتعديل وتحديث نظام الانتخابات العامة ضمن إطار تمثيلي وديمقراطي صحيح، فلا يقتصر التحديث على إقتراحات ساذجة تخدم مصالح ضيقة، مثل فرض النسبية لخدمة من لا أكثرية سياسية لهم، أو تعديل حدود الدوائر لتغليب فئة ناخبة على أخرى.

إنّ أيّ حوار لا يُجدي نفعاً، إلا إذا سبقه توافق على مبدأ قيام كتل سياسية تستوعب الطوائف لتتجاوز الطائفية، ووفقاً للنموذج الشهابي في بعده الخارجي والداخلي، على أساس معادلة الوسطية الدبلوماسية والثنائية السياسية.

طيّب الله ثرى صاحب هذا النموذج الطليعي، وألهمنا السير على نهجه الخلاق.